مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/2013/13*
Original: English

الأونكتاد: الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية تُرِكَ ليتدبَّر أمره في انتظار مصير تنميته المعلَّقة تحت الاحتلال الإسرائيلي

تقرير جديد يحثُّ على إعادة ربط اقتصاد القدس الشرقية بالاقتصاد الفلسطيني الأوسع لمنع تفكُّكه ولدعم النمو الاقتصادي

8 أيار/مايو 2013، جنيف – جاء في تقرير جديد للأونكتاد أن الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية ما برح يواجه حالةً من العزل والقيود المتزايدة وأنه لم يعد لديه الآن إلا أقل من نصف حجم التأثير الاقتصادي الذي كان له في عام 1993. فالبيئة الاقتصادية المثبِّطة، ومعدَّلات الفقر المرتفعة والمتزايدة، وتراجع قطاعي الصناعة والخدمات، والقيود التي تحدُّ من الاستثمار، ونقص المساكن، وتدنِّي مستوى الخدمات الاجتماعية والبلدية، هي عوامل تؤدِّي مجتمعةً إلى معاناة سكان المدينة الفلسطينيين من شظف العيش في ظل أوضاع شاقة، وإلى تقويض إمكانات اقتصادهم.

وقد صدرت اليوم هذه الدراسة التي أعدَّها الأونكتاد تحت عنوان **الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية**: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكُّك.

ويشير التقرير إلى أن اقتصاد القدس الشرقية كان يشكِّل ما نسبته 15 في المائة من الاقتصاد الفلسطيني قبل التوقيع على اتفاقات أوسلو في عام 1993، ولكن هذه النسبة تقلصت لتبلغ وفقاً للتقديرات 7 في المائة في السنوات الأخيرة. ورغم أن الناتج المحلي الإجمالي للقدس الشرقية (نحو 600 مليون دولار في عام 2010) قد زاد، وإن يكن بشكل طفيف، منذ عام 2001، فإن حجمه النسبي قد انخفض لأن النمو في القدس الشرقية قد تخلَّف عن مواكبة النمو في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة. ويقول التقرير إن التقديرات تشير إلى أن حاجز الفصل قد كبَّد اقتصاد القدس الشرقية خسائر مباشرة تزيد عن مليار دولار منذ أن بدأ بناء هذا الحاجز في عام 2003. وتضيف الدراسة أن التأثير السلبي لحاجز الفصل من حيث خسارة فرص التجارة والعمالة لا يزال مستمراً، وأن هذه الخسائر تُقدَّر بنحو 200 مليون دولار في السنة.

ويلاحظ خبراء الاقتصاد في الأونكتاد أن القدس – وهي مدينة لها أهميتها في نظر الناس وأتباع مختلف الأديان في شتى أنحاء العالم – ما برحت تُفصَل تدريجياً عن الاقتصاد الفلسطيني رغم دورها التاريخي بوصفها المركز التجاري والثقافي والروحي للشعب الفلسطيني. ويقول التقرير إن اقتصاد القدس الشرقية ليس مقيَّداً فقط بالعوائق الإسرائيلية التي تؤثِّر في الأرض الفلسطينية المحتلة عموماً، بل إن الكثير من العقبات التي تعترض تنمية المدينة تتصل تحديداً بوضع القدس الشرقية كأرضٍ محتلةٍ ضمَّتها إسرائيل إليها لاحقاً.

---

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , 41795024311
unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/en/pages/Media.aspx

ويلاحظ الأونكتاد أن معدَّل فقر الفلسطينيين في القدس قد سجَّل زيادةً مطّردةً على مدى العقد الأخير بالنظر إلى أن عزل المدينة عن عمقها الفلسطيني قد ظلَّ يتزايد منذ الانتفاضة الثانية وبناء حاجز الفصل الإسرائيلي. فخلال سنة واحدة فقط ارتفع معدَّل فقر الأسر الفلسطينية من 68 في المائة (في عام 2009) إلى 77 في المائة (في عام 2010). وبالمقابل، بلغت نسبة الأسر الإسرائيلية في القدس (الشرقية والغربية معاً) التي صُنِّفت كأسر فقيرة 25 في المائة فقط في عام 2010. وتشير البيانات المتاحة إلى أن ما نسبته 82 في المائة من الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية كانوا يعيشون في حالة فقر في عام 2010 مقارنةً بما نسبته 45 في المائة من الأطفال الإسرائيليين الذين يعيشون في القدس.

ويذهب الأونكتاد إلى أن اقتصاد القدس الشرقية ليس مدمجاً لا في الاقتصاد الفلسطيني ولا في الاقتصاد الإسرائيلي. فاقتصاد القدس الشرقية يعتمد بنيوياً على الضفة الغربية لدعم الإنتاج والتجارة والعمالة، وهو في الوقت نفسه يعتمد قسراً على السوق الإسرائيلية التي يجب أن يمتثل لمقتضيات أنظمتها والتي تشكِّل بالنسبة للمدينة مصدراً للعمالة والتجارة كما تشكِّل القناة الرئيسية للسياحة فيها. ويؤكِّد الأونكتاد أن "هذه العلاقات المتناقضة والمتعارضة قد أدَّت فعلياً إلى ترك اقتصاد القدس الشرقية ليعين نفسه بنفسه ويتدبَّر أمره في انتظار مصير تنميته المعلَّقة. فهو، من جهة، منفصل عن ولاية السلطة الفلسطينية وخاضع، من جهة ثانية، لما تمليه متطلَّبات السكان اليهود والاستراتيجيات الاستيطانية التي تنتهجها السلطات البلدية والحكومية الإسرائيلية".

ويلاحظ الأونكتاد أن الحكومة الإسرائيلية يمكن أن تمضي إلى ما هو أبعد بكثير في الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها كسلطة احتلال وذلك بأن تعمل بقوة على تحسين الأوضاع الاقتصادية في القدس الشرقية ورفاه سكانها الفلسطينيين، ناهيك عن ضرورة إنهائها للأنشطة الاستيطانية ولاحتلال القدس الشرقية وفقاً لما تنصُّ عليه قرارات الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، يمكن اتخاذ خطوات إلى الأمام تشمل إزالة القيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع؛ وإعادة النظر في أنماط فرض الضرائب، وتوفير الخدمات، وقوانين الاستثمار، وتصاريح وإجراءات البناء؛ وإتاحة فرص الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية على قدم المساواة.

ويحثُّ التقرير على اتخاذ عدد من الخطوات لإتاحة تحقيق نمو متجدِّد، بما في ذلك الاستثمارات من قبل القطاعين العام والخاص الفلسطينيين، فضلاً عن الدعم من الجهات المانحة، من أجل التصدِّي للتحدِّيات الاجتماعية – الاقتصادية الرئيسية في القدس الشرقية، وهي تحدِّيات تتمثَّل في (أ) تحسين الحماية والتنمية الاجتماعيتين؛ و(ب) حفز التقدُّم الاقتصادي؛ و(ج) حماية حقوق الإنسان. ووفقاً للأولويات التي حدَّدتها السلطة الفلسطينية لاستثمار ما مجموعه 428 مليون دولار على مدى فترة ثلاث سنوات، يستهدف برنامج التنمية الاقتصادية المقترح ثلاثة قطاعات هي: الاقتصاد (77 مليون دولار)، والسياحة (127 مليون دولار)، والإسكان (124 مليون دولار).

وينصح التقرير بضرورة تنسيق هذه المساعدة تنسيقاً وثيقاً مع القطاع الخاص ومقدِّمي الخدمات الاجتماعية غير الحكومية في القدس الشرقية، لأن غياب السلطة الفلسطينية عن القدس الشرقية والإهمال الرسمي الإسرائيلي لما يسميه التقرير "الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية الشاقة" فيها يستدعيان الأخذ بنهج خلاّق ومرنٍ.

ويقترح الأونكتاد أيضاً إيجاد مصادر بديلة وآليات مستدامة لتمويل الاستثمار والإسكان والأنشطة الإنتاجية الأخرى. ويوصي التقرير بأن هذه النهج الجديدة ينبغي أن تهدف إلى دعم التلاحم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفلسطينيين المقدسيين رغم استمرار الاحتلال. وينبغي أن تستند هذه النهج إلى تجارب القاعدة الشعبية للمقدسيين الذين تمكَّنوا "رغم كل الصعاب من الحفاظ على جوهر اقتصادهم الذي يتركَّز في البلدة القديمة، وظلوا يقاومون بعناد أي تعدٍّ إضافي على الموارد المحدودة، ويتكيَّفون مع الظروف القاسية والصعبة". ويدعو الأونكتاد أيضاً إلى

تحسين التنسيق والتخطيط بين الهيئات الدولية شبه الحكومية والهيئات غير الحكومية العاملة في القدس الشرقية، بهدف تقديم دعم تحفيزي ومحدَّد الهدف لقطاعات السياحة والإسكان والخدمات.

والقدس الشرقية هي أكبر مركز سكاني فلسطيني، حيث يسكنها ما يزيد عن 000 280 شخص يعيشون في المدينة إضافة إلى 000 80 شخص يعيشون في الضواحي المحيطة بها. وقد بدأ الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967 بإعادة رسم حدود البلدية ومن ثمّ ضمّ القدس الشرقية. ويلقي التقرير الضوء على عدد من السياسات الإسرائيلية التي أعاقت النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال، يُقدَّر أن ما يزيد عن 000 14 فلسطيني قد فقدوا حقوقهم في الإقامة بين عام 1967 وعام 1994 لأنهم كانوا غائبين عن الأرض المحتلة. ويقول التقرير إن الوضع القانوني للفلسطينيين المقدسيين باعتبارهم مجرد "مقيمين دائمين" بموجب القانون الإسرائيلي يقيِّد فرص حصولهم على السكن والعمل والتعليم والخدمات الصحية في المدينة كما يقيِّد إمكانيات تمثيلهم.

ومن القوى المقيِّدة الأخرى ما يشمل اللوائح التي لا تسمح للفلسطينيين بالبناء إلا على جزء محدود من مساحة أرضي القدس الشرقية، واستراتيجيات العزل المادي والديمغرافي الواسعة النطاق التي تنتهجها إسرائيل، وقيامها مؤخَّراً ببناء حاجز الفصل الذي أثَّر تأثيراً شديداً على القدس الشرقية من خلال الحدِّ من العلاقات والتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بين المجتمعات الفلسطينية التي فصل بينها ذلك الحاجز.

ويلاحظ الأونكتاد أيضاً أن الفلسطينيين المقدسيين يدفعون ضرائب بلدية مرتفعة مقابل ما يحصلون عليه من خدمات رديئة وما يُنفَقُ على القدس الشرقية من نفقات عامة متدنِّية بشكل غير متناسب. فبينما يشكِّل الفلسطينيون ثلث عدد سكان البلدية، لا يوجد سوى ثلاثة مكاتب للرعاية الاجتماعية في القدس الشرقية مقابل 18 مكتباً تخدم الإسرائيليين في الجزء الغربي من القدس.

*** ** ***